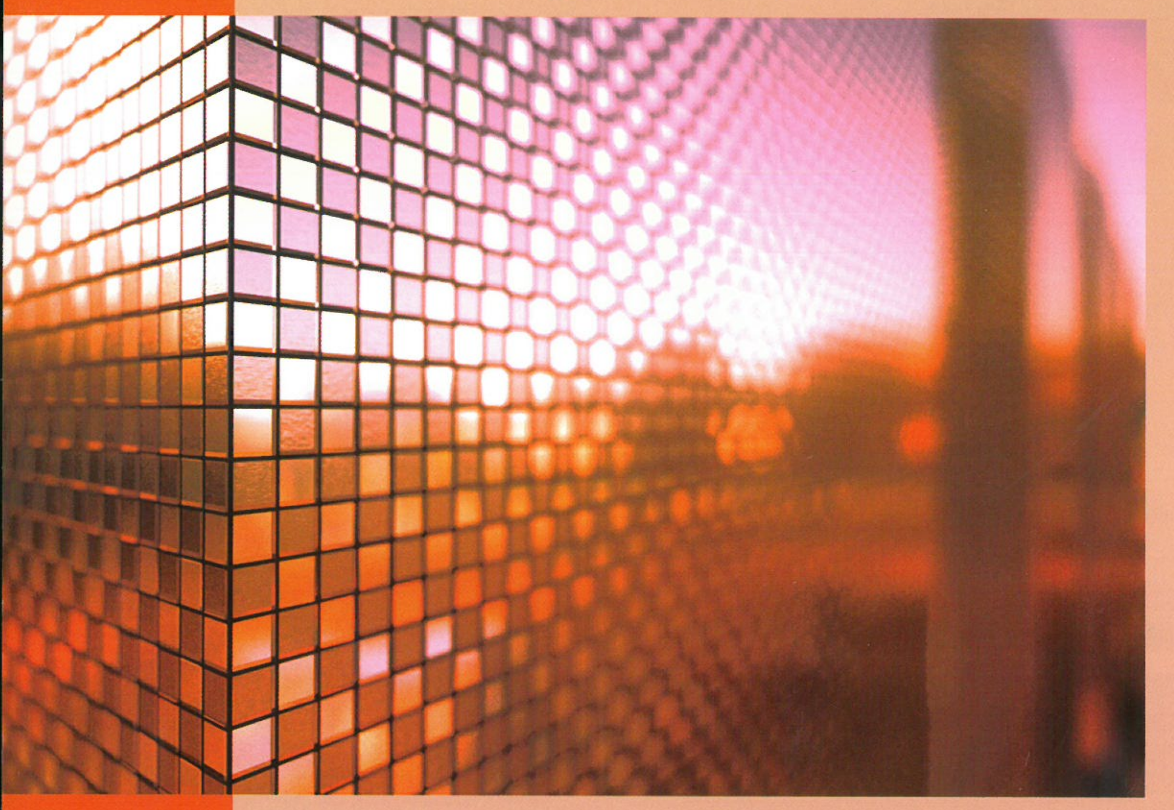




مسألة الاندماج

منشورات



مسألة الاندماج

الطبعة الأولى / ٢٠١١
1st Edition / 2011

إصدار: اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا
Publisher: Federation of Islamic Organisations in Europe
34, rue de la Pacification
B-1210 Brussels
BELGIUM

المحتويات

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على النبيِّ الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

لم يكن الوجود المسلم في العديد من البلدان الأوروبية الغربية والوسطى ملحوظاً قبل قرابة نصف قرن من الزمان. ولكنّ حضوراً جديداً للمسلمين أخذ بالتشكّل في العديد من البلدان الأوروبية. وإذا كان هذا الوجود قد حسبه بعضُهم طارئاً أو مؤقتاً، وبدا للوهلة الأولى وكأنه يتعلّق برحلة عمل تستغرق سنوات معدودة لا أكثر؛ فإنّ هؤلاء «المهاجرين» قد شكّلوا بمضي الوقت واقعاً متجذِّراً في الأقطار التي حلّوا فيها، فتكوّنت أُسَر، ونشأت أجيال، هي في الواقع تنتمي إلى واقع جديد لا يتطابق مع واقع الانتماء إلى الأوطان الأصلية للجيل الأول المهاجر.

ومع نشوء الواقع الجديد لمسلمي أوروبا، الغربية والوسطى أساساً، برزت «مسألة الاندماج»، والتي تتعلق بوُجْهَة هذه الأجيال الجديدة، وطبيعة علاقتها مع المجتمع والثقافة المحلية. كما برزت مسألة المواطنة لاحقاً، والتي تتعلّق بموقف الوجود المسلم من الدولة والنظام العام السائد.

أي أنّ قضية «الاندماج» بالنسبة لمسلمي أوروبا لم تنشأ من فراغ. فعلى إثر التحولات السكانية التي أفرزتها الهجرة في المقام الأول، برزت تساؤلاتٌ في عديد البلدان الأوروبية الغربية، عن كيفية إدارة العلاقة بين مكوِّنات مجتمعات القارّة الذي باتت أكثر تعدّدية. ولم تكن تلك التساؤلات بمنأى عن بعض مكامن القلق، الناشئة من مخافة تَبلوُر مجتمعات موازية أو جيوب معزولة عن الإطار العام للمجتمع، جرى أحياناً التعبير عنها مجازاً بلفظة «الغيتو»، ذات الوقع السلبي في التجربة التاريخية الأوروبية.

ولمّا كانت كلمة «الاندماج» لا تشير إلى مفهوم مُتّفق بالكامل على دلالته، بل يحتملُ تفسيرات عدّة لا تفتقر إلى التناقض في ما بينها أحياناً؛ فقد كان ذلك باعثاً لمسلمي أوروبا، عبر مؤسّساتهم ومفكريهم وقياداتهم؛ لأن يتقدّموا بتصوّر محدّد قدر الممكن لما هو مقصود بالاندماج.

يتناول هذا الإصدار مسألة الاندماج، عبر مساهمتين لاثنين من الأساتذة الروّاد، تعاقبا على رئاسة «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا»، هما فضيلة الأستاذ

أحمد الراوي، وفضيلة الأستاذ شكيب بن مخلوف.

والله تعالى نسأل أن يجعل هذا الإصدار إضافة مميّزة في موضوعه، وأن يحصل به النفع، وأن يُجزِلَ المولى تبارك وتعالى الأجرَ والمثوبةَ للكاتبيْن الفاضليْن.

اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا
قسم الإعلام
جمادى الثاني ١٤٣٢ هـ/ مايو ٢٠١١ م

الفصل الأول

نحو رؤية أعمق لـ «مسألة الاندماج»

الاستاذ أحمد الراوي

محتويات الفصل الأول

- مدخل
- لمحة عن «الاندماج» في أدبيات المؤسسات الإسلامية في أوروبا
- ظواهر ذات صلة بمسألة الاندماج
- مسارات الاندماج

أ/ المسار القانوني

ب/ المسار السياسي

جـ/ المسار التعليمي

د/ المسار الثقافي

هـ/ المسار الإعلامي

و/ المسار الاقتصادي

مدخل:

الحمد لله وكفي، وصلاةٌ وسلامٌ على عباده الذين اصطفى،

لم يكن الوجود المسلم في العديد من البلدان الأوروبية الغربية والوسطى ملحوظاً قبل قرابة نصف قرن من الزمان. ولكنّ عامل الهجرة الذي نشط في النصف الثاني من القرن العشرين، قد أدى إلى تشكيل حضور جديد للمسلمين في العديد من البلدان الأوروبية، وبخاصة في غربي أوروبا ووسطها.

وإذا كان هذا الوجود قد حسبه بعضُهم طارئاً أو مؤقتاً، وبدا للوهلة الأولى وكأنه يتعلّق برحلة عمل تستغرق سنوات معدودة لا أكثر؛ فإنّ هؤلاء «المهاجرين» قد شكّلوا بمضي الوقت واقعاً متجذّراً في الأقطار التي حلّوا فيها، فتكوّنت أُسَر، ونشأت أجيال، هي في الواقع تنتمي إلى واقع جديد لا يتطابق مع واقع الانتماء إلى الأوطان الأصلية للجيل الأول المهاجر.

ومع نشوء الواقع الجديد لمسلمي أوروبا، الغربية والوسطى أساساً، برزت «مسألة الاندماج» (Integration)، والتي تتعلق بوُجْهَة هذه الأجيال الجديدة، وطبيعة علاقتها مع المجتمع والثقافة المحلية. كما برزت مسألة المواطنة لاحقاً، والتي تتعلّق بموقف الوجود المسلم من الدولة والنظام العام السائد.

وقد برزت مسألة الاندماج خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وجاء بروزُها على خلفية إدراك الواقع الجديد لحضور من يُوصَفون بـ «الأجانب» أو «المهاجرين» في المشهد العام للمجتمعات الأوروبية الغربية والوسطى. وبضمن هؤلاء؛ كان يجري إجمال معظم المسلمين، وإن أصبحت مسألة اندماج المسلمين مطروحة كحالة قائمة بذاتها في الجدل العام في بعض البلدان الأوروبية في السنوات الأخيرة.

ولمّا كانت كلمة «الاندماج» لا تشير إلى مفهوم مُتّفق بالكامل على دلالته، بل يحتملُ تفسيرات عدّة لا تفتقر إلى التناقض في ما بينها أحياناً؛ فقد كان ذلك باعثاً لمسلمي أوروبا، عبر مؤسّساتهم ومفكريهم وقياداتهم؛ لأن يتقدّموا بتصوّر محدّد قدر المكن لما هو مقصود بالاندماج.

لمحة عن «الاندماج» في أدبيات المؤسسات الإسلامية في أوروبا:

منذ أواسط التسعينيات من القرن العشرين، بات مصطلح «الاندماج الإيجابي» رائجاً في صفوف مسلمي أوروبا، خاصة بعد أن تناولت هذه القضية مؤتمراتُ «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» ابتداءً، وغيرها من المؤتمرات التي التأمت في بلدان أوروبية أخرى.

فقد أُريد من الصفة الإيجابية التي أُلحقت بكلمة «الاندماج»؛ قطع الطريق على أية تأويلات سلبية يمكن افتراضها لفكرة الاندماج. ولم يكن ذلك تكلّفاً لفظياً، ولا تحوّطاً مبالغاً فيه كما قد يحسب المرء؛ بل حاجة أكدت جداوها النزعةُ الاستعمالية التي راجت لمصطلح «الاندماج»، وهي النزعة التي جعلت منه شعاراً للفرقاء السياسيين في الساحات الحزبية الأوروبية، يرفعه اليمين والوسط واليسار، وأقصى اليمين وأقصى اليسار، بمقاصد متفرقة وتأويلات متناقضة يصعب أن تلتقي على برنامج عمل مشترك في هذا الأمر.

ويمكن تحديد المقصود بمصطلح «الاندماج الإيجابي» من وحي ما ورد في أدبيات «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا»، كمثال. إذ نجد أنّ الاتحاد قد حدّد من بين أسسه الفكرية والدعوية وتوجهاته وسياساته العامة، في وثيقة تعريفية منشورة، البند التالي: «يشجِّع الاتحاد ويعمل على تحقيق الاندماج الإيجابي للمسلمين في المجتمعات الأوروبية، اندماجاً يجمع بين الحفاظ على الهوية الإسلامية من جانب، وممارسة المواطنة الصالحة من جانب آخر، خدمة للصالح العام، وتحقيقاً لمبادئ الأمن والانسجام».

ويتضح بذلك أنّ «المواطنة الصالحة» تأتي في هذا السياق ثمرةً من ثمرات الاندماج الإيجابي، بل هي مظهر من مظاهره.

ومن الواضح أنّ مسألة الاندماج بقيت مطروحة بقوة، وأصبحت في عديد البلدان الأوروبية أكثر التصاقاً بالوجود المسلم على نحو شبه حصري، خاصة في المناخات التي استجدّت بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

ويمكننا في هذا المقام أن نتوقف ملياً عند وثيقة هامة، تعبِّر عن مواقف التيار الوسطي للمسلمين في أوروبا، الذي يمثل القطاع الأوسع من المؤسسات الإسلامية في هذه القارة، والذي نحسب أنّ جمهرة المسلمين في البلدان الأوروبية تنحاز إليه، وهي وثيقة «ميثاق المسلمين في أوروبا».

وكان اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا قد تداول منذ مطلع سنة ٢٠٠٠، لوضع ميثاق للمسلمين في أوروبا، يحدِّد منطلقات عامة للفهم الإسلامي، ويبيِّن قواعد لاندماج المسلمين في المجتمع في إطار المواطنة. وقد شكّل الاتحاد لجنة لإعداد المشروع، الذي تمّت مناقشته في مؤسّساته القيادية، ثم عُرض المشروع على العديد من الهيئات الإسلامية الأوروبية، التي اجتمع مندوبون عنها في ندوة جامعة بمدينة بروكسل في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، ثم وقع تعميم المشروع على أكبر عدد ممكن من المؤسسات الإسلامية الأوروبية التي لم يتيسّر لها حضور ندوة بروكسل لإبداء ملاحظاتها واقتراحاتها. وبعد اعتماد التعديلات وإدراجها، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للميثاق في نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ بصورته الحاضرة، ووقّعت عليه مؤسسات في ٢٨ قطراً أوروبياً، في ما ظلّ التوقيع على الميثاق مفتوحاً لكل المؤسسات التي تقرِّر اعتماده.

وقد جاء في المادة العشرين من الميثاق، إنّ «المسلمين مدعوّون إلى الاندماج الإيجابي في مجتمعاتهم، اندماجاً يقوم على التوازن بين الحفاظ على هويتهم الدينية ومقتضيات المواطنة، وإنّ كلّ اندماج لا يعترف بحقّ المسلمين في الحفاظ على شخصيّتهم الإسلاميّة وحقهم في أدائهم لواجباتهم الدينية؛ لا يخدم في حقيقة الأمر مصلحةَ المسلمين ولا مصلحةَ مجتمعاتهم الأوروبية التي ينتمون إليها».

ويضع الميثاقُ الوجودَ المسلم في المجتمعات الأوروبية، ضمن فسيفساء التنوّع الذي باتت تقوم عليه هذه المجتمعات، منادياً بعلاقة إيجابية من طرف المسلمين مع المكوِّنات الأخرى للنطاق المجتمعي العريض. فقد ورد في مادته الثانية والعشرين «إنّ المسلمين في أوروبا، وهم يعيشون في مجتمعات متعددة المذاهب الدينية والفلسفية، يؤكدون احترامهم لهذه التعددية، وهم يعتقدون بأنّ الإسلام يقرّ مبدأ التنوّع والاختلاف بين الناس ولا يضيق بواقع التعددية القائم بينهم، بل يدعو إلى التعارف والتعاون والتكامل بين أبناء المجتمع الواحد».

وفي ما يتعلق بالمواطنة؛ نصّت المادة التاسعة عشرة، على أنّ «المسلمين في أوروبا بصفتهم مواطنين أوروبيِّين، يعتبرون أنّ من واجبهم أن يعملوا من أجل الصالح العام، وأن يكون حرصُهم على أداء واجباتهم كحرصهم على المطالبة بحقوقهم. وإنّ من مقتضيات الفهم الإسلامي السليم؛ أن يكون المسلمُ مواطناً فاعلاً في الحياة الاجتماعية، منتجاً ومبادراً وساعياً لنفع غيره».

وتؤكد المادة الحادية والعشرين من الميثاق ذاته؛ أنّ «المسلمين في أوروبا مدعوّون

للانخراط في الشأن السياسي العام من منطلق المواطنة الفاعلة، إذ أنّ من أهم مقتضيات المواطنة الصالحة؛ المشاركة السياسية بدءاً من الإدلاء بالتصويت في الانتخابات إلى التعاطي مع الهيئات السياسية، ومما يشجِّع على ذلك انفتاح هذه الهيئات على جميع أفراد المجتمع وفئاته، انفتاحاً يستوعب جميع الطاقات والأفكار».

لقد حدّدت النصوص سابقة الذكر، كما هو واضح، مرتكزات هامة للتعامل مع مسألة الاندماج والمواطنة، وهناك بنود وفقرات أخرى ذات صلة يمكن استحضارها أيضاً بالتأكيد، سواء من بين المواد الأخرى التي اشتمل عليها «ميثاق المسلمين في أوروبا»، أم من بين الوثائق والإعلانات والبيانات الصادرة عن مؤتمرات ومنتديات واجتماعات عقدتها المؤسسات الإسلامية أو الأئمة المسلمين في القارة الأوروبية خلال الأعوام الماضية.

ومع ذلك؛ فإنّ مسألة الاندماج تبقى مطروحة، لأنّ هناك إشكاليات قائمة في ما يتعلق بإدارة العلاقة ضمن المجتمع الواحد، الذي بات يضم طيفاً أكثر تنوّعاً وتعدّدية من أي وقت مضى.

ظواهر ذات صلة بمسألة الاندماج:

يجدر في هذا المجال لفت الانتباه إلى بعض الظواهر المتصلة بمسألة الاندماج هذه، وهي ظواهر ينبغي أخذها بعين الاعتبار وعدم إغفالها في سياق أي تعامل مع هذه المسألة:

أولاً - برزت مسألة الاندماج بوضوح في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكان طرحُها يتعلق ابتداءً بمن ينحدرون من خلفية هجرة إجمالاً، وبضمن ذلك معظم المسلمين في البلدان الأوروبية الغربية والوسطى. ولكنّ «اندماج المسلمين» بات مسألةً مطروحة للنقاش العام بشكل متزايد، ويبدو أحياناً وكأنها مسألة مستقلّة بذاتها، ومثيرة للجدل أكثر مما يتعلّق بأي قطاع آخر من المنحدرين من خلفية هجرة.

ثانياً - لمّا كانت مسألة الاندماج مطروحةً منذ ما يزيد على عقد من الزمن في ساحة المسلمين في أوروبا؛ فإنه لا يخفى ما استجدّ خلال ذلك من مسائل وإشكاليات عدّة، وربما يتصل بعضُها بمسألة الاندماج بدرجة أو بأخرى. وعليه؛ فليس من المُجدي تناول مسألة الاندماج في عام ٢٠٠٧ بالكيفية ذاتها التي تمّ فيها تناول هذه المسألة في عام ١٩٩٧ أو حتى ١٩٩٢. فلا بدّ من مراعاة ما استجدّ من مسائل وإشكاليات، وكذلك ما طرأ من وقائع وتطوّرات.

ثالثاً - يبرز بوضوح مدى التفاوت في ما هو مقصود بـ «الاندماج» بين القوى السياسية في أوروبا. فإذا كانت بعض الأحزاب ترفع شعار الاندماج وتقدِّم له تفسيراً متوازناً يقوم على القبول المتبادل في المجتمع الواحد، وعلى الموازنة بين الحقوق والواجبات؛ فإنّ بعضها الآخر يتقدم خطوة إضافية بأن يعزِّز هذا المفهوم بفكرة المشاركة باعتبارها تجسيداً للاندماج ومطلباً له، بينما تذهب بعض الأطراف إلى تقديم تفسير للاندماج يكاد يتطابق مع فكرة «الإذابة» أو «الصهر» وطمس الخصوصيات في نطاق الأغلبية، حسب ما نراه مثلاً في خطاب اليمين المتطرف. وما يؤشّر إليه ذلك؛ هو أنّه لم يعد كافياً إيراد لفظة «الاندماج» دون توضيح لدلالتها. كما أنّ الأمر يُظهِر كم أنّ ملف الاندماج بات عرضة للاستعمال السياسي، وربما لحشد الأصوات في المواسم الانتخابية بصورة غير مسؤولة، وهو ما قد يأتي في الغالب على حساب الأقليات، وبما يلحق الضرر بعملية الاندماج ذاتها.

رابعاً - لا يعني مجرّد الجدل بشأن مسألة الاندماج، بالضرورة؛ أنه قد تحقّق الأخذ بالأسباب المفضية إلى تحقيق اندماج سويّ. بل إنّ مجرّد إثارة الجدل بشأن هذه القضية؛ قد يشير إلى ارتباك عملية الاندماج وخضوعها لتجاذبات الأطراف السياسية ووقوعها صيداً سهلاً للإثارة الإعلامية. كما أنّ وجود مواقع مسؤولية عامة مختصة بملف الاندماج؛ لا يكفي وحده للاطمئنان على التعاطي السليم مع هذا الملف، وذلك من قبيل وزارات الاندماج في بعض الدول (مثل الدول الاسكندنافية وهولندا)، أو المكلّفين من بعض الحكومات الأوروبية بملف الاندماج (في ألمانيا مثلاً)، أو تخصيص بعض الأحزاب والكتل البرلمانية متحدثين عنها لشؤون الاندماج. فمن الضروري اليوم، وأكثر من أي وقت مضى؛ التحقّق من فحوى الأداء بالنسبة لمن هم في مواقع المسؤولية العامة أو السياسية في هذا الملف.

خامساً - تجد قطاعات من الأجيال المسلمة الجديدة الناشئة في أوروبا؛ صعوبات في تقبّل اشتمالها بمسألة الاندماج. فهذه الأجيال التي تنتمي عملياً إلى الفضاء المجتمعي الأوروبي؛ قد لا تستحسن النظر إليها باعتبارها مكوِّناً غريباً عن النسيج المجتمعي للبلدان التي تعيش فيها، دون أن يعني ذلك التفريط بخصوصيّاتها. وعلى نحو أعمّ؛ ينبغي الاحتراس من مغبة التلويح بمسألة الاندماج كواجهة لنزعة الإقصاء أو التهميش التي يمكن افتراض وجودها في بعض ثنايا الساحة السياسية، من جانب بعض الأطراف التي تصرّ على استبعاد المسلمين أو ربما من تصفهم بـ«الأجانب»؛ من المشهد المجتمعي العام والمتنوِّع.

سادساً - لا يمكن عزل مسألة الاندماج عن مجمل النقاش العام المتعلق بـ «الهويّة الأوروبية»، أو بـ «قيم أوروبا». ذلك أنّ اندماج مجموعة بشرية ما ضمن نطاق مجتمعي عريض؛ يفترض طرح تساؤلات عن هوية ذلك النطاق وقيمه، أو عن طبيعة التغيّرات المتوقعة أو الممكنة، أو حتى المنشودة أو تلك المحذورة؛ في قيم المجتمع جراء ذلك. وما يلفت الانتباه بشكل خاص؛ وجود أصوات متطرفة حذّرت من أنّ المسلمين يشكلون «خطراً» على هوية أوروبا وطابع مجتمعاتها، وهي أصوات متورِّطة كما هو واضح في موجة «الإسلاموفوبيا» (الرهاب المرضي من الإسلام).

سابعاً - بُنيت على فكرة «الاندماج» مجموعةٌ من القوانين والتدابير والسياسات على امتداد القارة الأوروبية. ولكنّ تباين المقصود بالاندماج من طرف سياسي/ مجتمعي إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى؛ جعل تلك القوانين والتدابير والسياسات تتفاوت هي الأخرى في اتجاهاتها وتأثيراتها. ومن اللافت للانتباه؛ أنّ بعض

الخطوات القانونية والإجرائية المثيرة للجدل والتي تشكو أصواتٌ حقوقية متابعة من أنها تمثل تراجعاً أو حتى تشدّداً؛ جرت وتجري باسم «الاندماج» أيضاً وبمبرِّر «توفير الظروف الملائمة له» أحياناً. من ذلك مثلاً؛ الإلزام القسري بتعلّم اللغة المعتمدة رسمياً من التمكين من الحصول على الإقامة، أو فرض اجتياز اختبارات مثيرة للجدل للحصول على المواطنة (الجنسية)، وهي خطوات مشكوك في خدمتها لعملية الاندماج بالنظر لطابعها الإلزامي القسري.

مسارات الاندماج:

بنظرة سطحية ساذجة؛ قد يُخيّل للمرء أنّ فكرة الاندماج تقوم على وضع مجموعة بشرية أصغر ضمن مجموعة بشرية أكبر. ولكن حتى مع هذه النظرة السطحية؛ تتضح لنا جملة من التساؤلات والإشكاليات. فهل ذلك الاندماج ينبغي أن يجري بشكل اختياري أم قسري؟ وهل النطاق الاجتماعي بعد الاندماج سيحتفظ بكامل ملامحه التي كان عليها قبله؟ وهي المجموعة البشرية الأصغر ستفقد ملامحها بعد إنجاز تلك العملية؟ وما هي المعايير التي يمكن اعتمادها في التفريق بين «من هو مُنْدَمِج» و«من ليس كذلك»؟ وما هو الطرف أو الأطراف التي يمكن اعتبارها المرجعية في الحكم على الحالة العامة المتعلقة بملف الاندماج؟.

إنّ هذه التساؤلات وغيرها كثير، تكشف بحدٍّ ذاتها عن مدى التشابك والتعقيد اللذين تتسم بهما مسألة الاندماج.

ومن هنا؛ فإننا نرى أهمية التعامل مع مسألة الاندماج بوصفها «عملية» (Process) وليست مساراً خطياً أحادي الاتجاه. وكونها «عملية»؛ يجعلها تقوم على تفاعلات متبادلة وفي مسارات عدة.

أي أنّ **الاندماج ليس نهجاً في اتجاه واحد، بل هو يقوم على تفاعلات متبادلة أخذاً وعطاءً، وفي عدد من المسارات**، وهي المسارات التي نحاول في ما يلي استعراض بعضها بإيجاز، مثل المسار القانوني، والمسار السياسي، والمسار التعليمي، والمسار الثقافي، والمسار الإعلامي، والمسار الاقتصادي.

أ/ المسار القانوني:

ويتعلق هذا المسار بمدى اشتمال المنظومة القانونية على المواصفات التي تكفل حالة من الاندماج الإيجابي في شتى المجالات.

ومن ذلك مثلاً؛ إتاحة المجال أمام من يُوصَفون بالأجانب للتصويت في الانتخابات (الانتخابات المحلية على الأقل)، لأنّ استثناءَهم من ذلك الحقّ يجعلهم أقل اكتراثاً بالتفاعل مع الشأن العام رغم أنهم مشمولون بتبعات القرار السياسي، وهو ما يعرقل مسعى المشاركة الذي هو مؤشر حاسم من مؤشرات الاندماج والمواطنة على السواء.

ومن ذلك أيضاً؛ مدى انفتاح المنظومة القانونية على منح من يُوصَفون بـ«الأجانب» مواطنة (جنسية) البلد الذي يقيمون فيه.

ولعلّ من الجوانب الهامة في هذا المسار؛ ما يتعلق بكيفية إدارة الدولة للعلاقة القانونية مع المسلمين، ومدى الاعتراف الرسمي بوجودهم كطائفة دينية بما يترتب على ذلك من صلاحيات وامتيازات.

كما أنّ ما يتم سنّه من قوانين قد لا يخرج عن هذا المسار، ومن ذلك ما يتعلق بمدى القابلية لاستيعاب المسلمة المحجبة على مقاعد الدراسة، أو اعتماد قوانين مكافحة التمييز والتفرقة.

ومن المؤكد أنّ المسار القانوني يشمل مجالات واهتمامات عدة، وهي مجالات واهتمامات تتقاطع مع مسارات أخرى كما هو واضح.

وكمثال على ذلك؛ فإنّ الأمر إذا ما تعلّق باندماج أتباع طائفة دينية بعينها؛ فإنّ أحد التساؤلات التي يستدعيها ذلك هو ما يتصل بالحرية الدينية سواء في إطارها التشريعي والنصوص القانونية ذات الصلة بها أم على صعيد الممارسة العملية. ومن نافلة القول أنّ الهيئات التشريعية في البلدان الأوروبية مُطالَبة بأن تسعى لحماية الحرية الدينية والحقوق الفردية والجماعية المترتبة على المعتقد؛ إن لم تتوفر الأرضية القانونية والإجرائية التي تكفل ذلك. كما ينبغي إعادة النظر في أية مواد تشريعية قد جرى سنّها أو أية خطوات عملية قد جرى اتخاذها مما ينطوي على تجاوز للحرية الدينية، بما في ذلك الحرمان من ارتداء الزي الإسلامي (الحجاب) مثلاً في قطاعات التعليم أو العمل أو غير ذلك. وهناك مسؤولية خاصة

تفرضها موجة العداء للإسلام «الإسلاموفوبيا» التي يتم التعبير عنها في بعض الفئات والمنابر، فمكافحة هذه الظاهرة مسؤولية مشتركة في المجتمع الواحد، بما في ذلك المشرِّعون وصانعو القرار. وإننا مدعوُّون بصفة خاصة لتطويق ظاهرة «العنصرية الانتقائية»، هذه الظاهرة التي تحاول ركوب موجة العداء للإسلام للتعبير عن نزعتها العنصرية الكامنة باستهداف المسلمين بصفة خاصة. ولا جدال في أنّ المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وما جاء فيها من ضمانات لحماية الحرية الدينية؛ تفقد كثيراً من مغزاها إن لم تُطبّق على الوجه الأمثل. ويفرض ذلك استحقاقات مستمرة على صعيد التحقق مما نصّت عليه هذه المواثيق من تأكيد لصون الحرية الدينية، مع دمج ذلك في الأنظمة القانونية المحلية بصورة فعّالة. ولا يغني ذلك. خاصة في ظل المتغيرات المتسارعة من حولنا. عن بذل جهود حثيثة في التوعية العامة بأهمية ما ينطوي عليه ملف الحرية الدينية وحق التدين وما يترتب عليه.

ب/ المسار السياسي:

ويتعلق هذا المسار بالبيئة السياسية، أو بالثقافة السياسية السائدة، وبأطراف الساحة السياسية، وبالقضايا المطروحة على طاولة التداول السياسي، وبكيفية إدارة الملفات المطروحة.

ومن الأسئلة الجديرة بالطرح في هذا السياق؛ ما يتّصل بقابلية البيئة السياسية على المعالجة المسؤولة للشؤون المتعلقة بمسألة الاندماج، دون الاستدراج إلى خانة إثارة المخاوف وحتى الضغائن في المجتمع الواحد العريض، خاصة في مواسم التنافس الانتخابي المحموم.

كما أنّ المسار السياسي هو ميدان هام لاستحثاث عملية المشاركة، وقد يتحمل هذا المسار، بالمقابل، مسؤولية عن عرقلتها والتضييق عليها.

ومن بين ما ينبغي أن تلتفت إليه الأنظار؛ أنّ أطراف المستوى السياسي بوسعها أن تستحثّ عملية الاندماج وتمضي بها قدماً؛ كما تستطيع أن تقوم بما يعاكس ذلك أو يناقضه. ويفرضُ ذلك في واقع الأمر مسؤولية أدبية على الأطراف السياسية، بأن تتولّى تحفيز عملية الاندماج وتعزيزها، مع الحرص أيضاً على إشراك من يُرامُ إدماجُهم في المساعي الجارية في هذا السياق، لا أن يجري تصميم السياسات بمعزل عنهم أو تنزيلها على الأرض بصورة لا تتماشى مع روح المشاركة المنشودة.

إنّ سعي المسلمين إلى المشاركة السياسية في الفضاء المجتمعي الذي يعيشون فيه؛ لهو بلا شكّ أحد المؤشرات الإيجابية على تقدّم عملية الاندماج. ولكنّ أطراف الساحة السياسية، ومجمل الثقافة السياسية السائدة بشكل عام، ينبغي أن تكون معنية بتحفيز تلك المشاركة والنهوض بها، مع تحاشي تصميم برامج تلك الأطراف وخطابها وأدائها على أساس مراعاة «الأغلبية» (التي تمتلك معظم الثقل التصويتي) وتجاهل «الأقلية» أو «الأقليات». إن سلّمنا بهذا التقسيم في الأصل .. فالفعل السياسي وما يتفرّع عنه ينبغي أن يراعي مجمل النسيج المجتمعي العام، ويأخذ بعين الاعتبار جمهرة السكان، دون استثناء هذه الفئة أو تلك، خاصة وأنّ تجاهلاً كهذا لا يشجِّع اندماج الفئات المستثناة؛ ضمن النسق المجتمعي العام.

جـ/ المسار التعليمي:

إنّ المسار التعليمي يتصل مباشرة بعملية الاندماج، خاصة عندما يتم اعتبار المدرسة هي المؤسسة الأولى والأساسية للاندماج في المجتمع. ويعني ذلك أنّ أداء البيئة المدرسية، سواء كمؤسسة تعليمية أم كمناهج أو حتى كاشتراطات وضوابط ملحقة بها؛ ذات أثر مباشر في عملية الاندماج.

ومن القضايا المطروحة في بعض البلدان الأوروبية في الأعوام الأخيرة؛ ما يتصل بتكافؤ الفرص في مجال التعليم، على خلفية الصعوبات اللغوية وحتى التباينات الثقافية للتلاميذ، وكيفية التعامل مع تلك الصعوبات والتباينات. إذ يمكن اعتبار ذلك بمثابة تحدٍّ يستوجب مضاعفة الجهود ضمن البيئة المدرسية لتحقيق النجاح المنشود، ولكن يمكن بالمقابل أن يفضي إلى استسهال عزل المزيد من الأطفال في فصول مدرسية خاصة وضمن معايير غير موضوعية قد يتسلل الإجحاف إليها، بما يؤثر بالسلب على المستقبل التعليمي وكذلك المهني لاحقاً لهؤلاء الأطفال.

وعلاوة على ذلك؛ فإنّ المناهج المدرسية مُطالَبة بتهيئة الأجيال الجديدة لاستيعاب مطلب التنوّع ضمن الفضاء المجتمعي، وتخطّي القوالب النمطية والأحكام المسبقة السلبية الجاهزة بحق المنتمين لبعض الثقافات أو الخلفيات العرقية والدينية.

ومن استحقاقات الاندماج على المسار التعليمي؛ التعامل مع المدارس التابعة للأديان والطوائف على قدم المساواة لجهة الاعتراف القانوني بها، وتوفير الدعم المادي والتعليمي والمعنوي لها.

د/ المسار الثقافي:

لعلّ هذا المسار يبدأ في المسألة المتعلقة بالخلفيات والمرجعيات الثقافية للمجتمعات الأوروبيّة.

وبغضّ النظر عن الجدل المتواصل بهذا الشأن؛ فإنّ ما ينبغي تأكيده في هذا المقام على الأقلّ؛ هو أنّ الإطار الثقافي العام لأي مجتمع بشري كان ليس إطاراً جامداً أو متحجِّراً، طالما فهمنا النطاق الثقافي باعتباره نطاقاً تفاعلياً متجدِّداً. وعلى أرضية التفاعل المتجدِّد؛ ينبغي استيعاب حضور مكوِّنات المجتمعات الأوروبية المتنوِّعة، وإتاحة الفرص لها للتعبير عن ذواتها وتنمية خصوصياتها.

ومن المؤسف أن يلحظ المرء بعض المحاولات التي يتم فيها التلويح بـ «التقاليد الأوروبية»، أو «الموروث الأوروبي»، وحتى «القيم الأوروبية»؛ كمرجعية جامدة لا تقبل التأويل أو التباين أو التجديد. ومن التساؤلات الذي ينبغي طرحها إزاء من يعمدون إلى مثل ذلك: هل أنّ هذه التقاليد أو الموروثات أو حتى القيم؛ منصوص عليها بشكل جامع ومانع ولا يقبل التأويلات أو التباينات؟ وهل هذه التقاليد والموروثات مُجمَعٌ عليها جملةً وتفصيلاً حتى من المكوِّنات «الأصلية» للمجتمعات الأوروبية؟ وهل هناك حالة تطابق في تلك التقاليد والموروثات وحتى القيم، على مستوى القارة الأوروبية ككل على تعدّد أقاليمها وبلدانها وتباين خبراتها التاريخية ونظمها السياسية وملامحها الثقافية؟ وهل تلك التقاليد والموروثات وحتى القيم في حالة ثبات وجمود وانغلاق؛ أم في حالة تفاعل وتطوّر بما يتيح لها الانفتاح على عناصر ومكوِّنات ومؤثرات متجددة؟.

وبإيجاز؛ يمكن القول إنه لا غنى عن العناية بدور العمل الثقافي في عملية الاندماج، فالثقافة والآداب والفنون، ينبغي أن تضطلع بدور فاعل في حمل أعباء الاندماج، وأن تتمكن من تسليط الأضواء على الصعوبات والاختلالات الماثلة على هذا الصعيد مع محاولة تقديم معالجات متجدِّدة لها في الاتجاهات البنّاءة.

هـ/ المسار الإعلامي:

إنّ العيش في مجتمع المعلومات والإعلام؛ يفرض إدراك الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام وما تشتمل عليه من مضامين؛ في عملية الاندماج.

فابتداءً؛ ينبغي أن تكون البيئة الإعلامية قادرة على مخاطبة الفضاء المجتمعي بشتى فئاته وخلفياته دون استثناء، مع مراعاة المتغيِّرات الديمغرافية التي استجدّت. كما أنّ تلك المخاطبة ينبغي أن تتمتّع بالمسؤولية المنشودة منها، وهو ما يسري على نحو أخصّ على وسائل الإعلام العامة التي يجري تمويلها من الأموال العامة أو من اشتراكات الجمهور وضرائبهم، بحكم التكليفات الممنوحة لتلك الوسائل، مع عدم إعفاء وسائل الإعلام الخاصة من مسؤولياتها الأدبية في هذا الشأن.

كما أنّ المضامين الإعلامية مطالبة بأن تستحثّ عملية الاندماج، لا أن تسقط في فخاخ الإثارة التي تغتنم التباينات في الفضاء المجتمعي عبر إثارة المخاوف وإبراز مكامن القلق.

وإنّ حضور اهتمامات الجمهور بشتى أطيافه هو مطلب لا غنى عنه للاندماج على المسار الإعلامي، وهو ما يستدعي أيضاً وُلوجَ المسلمين، أسوة بغيرهم، إلى الميدان الإعلامي والتفاعل المثمر معه.

ومن بين ما يستوقف المرء في هذا السياق؛ بعضُ الانعكاسات المترتبة على التطوّرات التي نعايشها في تقنيّات الإعلام، مثل الأطباق الفضائية. فانصراف قطاع من المشاهدين الذين يوصفون بـ «الأجانب» عن البث التلفزي المحلي صوب «الفضائيات»؛ يطرح في طيّاته تساؤلاتٍ عن تأثيرات ذلك على عملية الاندماج في مسارها الإعلامي والثقافي، كما يستتبع طرح تساؤلات مقابلة عن الأسباب التي تجعل قطاعات من المشاهدين تُعرِض عن البث التلفزيَ المحلي لحساب غيره.

و/ المسار الاقتصادي:

يحتفظ المسار الاقتصادي بأهمية خاصة في موضوع الاندماج، لأنّ الفئات الاجتماعية التي لا تتمتع بمكاسب مجتمع الرفاه يسهل عليها أن تندفع إلى الهامش، لتعيش حالة تختلط فيها عوامل الإقصاء بنوازع التهميش الذاتي.

ولا شكّ أنّ سوق العمل وتكافؤ الفرص فيه للجميع؛ هو بالتأكيد من المعايير الحاسمة للاندماج على المسار الاقتصادي. ومن المقلق أن يكون نصيب المسلمين في أوروبا الغربية من البطالة؛ أعلى بوضوح عن المعدل العام المسجّل في المجتمعات التي يعيشون بين أكنافها.

ولا نبالغ إن اعتبرنا أنّ قدرة البيئة الاقتصادية على مراعاة الاحتياجات المتعلِّقة بمكونات الفضاء المجتمعي المتنوِّع؛ هو من مقوِّمات نجاح تلك البيئة في الاستجابة لتحدي الاندماج. ومن ذلك على سبيل المثال؛ قابلية البيئة الاقتصادية على توفير حلول تلائم المسلمين، سواء في عملية التمويل (بشكل خال من الربا مثلاً) أم في مجالات الاستثمار، أم حتى في ما يتعلق بالتأمينات.

ويبقى من الواضح أنّ إخفاق فئة مجتمعية ما، في الالتحاق بقاطرة النجاح الاقتصادي في بيئة معينة؛ إنما يجرّ من بعده عواقبَ سلبيةً في مسارات الاندماج الأخرى. إذ قد يضمحلّ اندماجُها الثقافي، وقد يتضاءل نجاحُها في المجال التعليمي، كما قد يتراجع حضورها السياسي، وما إلى ذلك في مجالات أخرى.

وعليه؛

فإنّ الحكم على قابلية بيئة معيّنة على تحقيق شروط الاندماج، والنهوض بهذه العملية؛ ينبغي أن يجري عبر **فحص المسارات سالفة الذكر**، مع مسارات أخرى رديفة، والتحقّق من مدى توافر المعايير ذات الصلة بشأن كلّ منها.

وما ينبغي مراعاته على نحو خاص؛ **هو عبثية التصوّر الذي يضع الاندماج وأعبائه على عاتق المجموعة البشرية التي يؤمل اندماجها في النطاق المجتمعي العريض، مع تجاهل الاستحقاقات والقابليات التي يتوجّب على البيئة استيفاؤها للنهوض بعملية الاندماج بالشكل السليم والمثمر.**

وإذا كانت عملية الاندماج مرتبطة بتحدّيات وصعوبات؛ فإنّ ذلك لا ينبغي أن يسمح بتبرير الإعراض عن خيار الاندماج الإيجابي الذي لا بديل عنه سوى اضطراب الرؤية والعجز عن الحضور اللائق، أو العزلة الذميمة والانكفاء على الذات.

وما نودّ أن نشدِّد عليه في هذا المقام؛ هو أنّنا ماضون، بعونه تعالى، في دعم عملية الاندماج الإيجابي وتعزيزها، رغم كافة التحديات والصعوبات، متطلّعين إلى التمكين المستمر لحضور المسلمين الإيجابي والفاعل ضمن النسيج التعددي لمجتمعاتهم الأوروبية، وهو حضور يستدعي تعزيز مشاركتهم المثمرة في شتى المجالات الحميدة.

* * * *

الفصل الثاني

دور المؤسسات الإسلامية الأوروبية في عملية الاندماج

الأستاذ شكيب بن مخلوف

رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا

محتويات الفصل الثاني

توطئة: دور المؤسسات الإسلامية في تعزيز فكرة الاندماج الإيجابي

دور المؤسسات الإسلامية في عملية الاندماج

أولاً) على المستوى المفاهيمي

ثانياً) على مستوى المقاربة الواقعية:
أ) صلة الاندماج بالحوار
ب) صلة الاندماج بالمشاركة
جـ) صلة الاندماج بتكافؤ الفرص

ثالثاً) على المستوى العملي:
١) الاندماج في بيئة مؤسسية معقّدة
٢) الاندماج الداخلي حلقة من حلقات الاندماج
٣) الاندماج مسؤولية مشتركة

توطئة: دور المؤسسات الإسلامية في تعزيز فكرة الاندماج الإيجابي

لم تنشأ فكرة «الاندماج» بالنسبة لمسلمي أوروبا من فراغ. فعلى إثر التحولات الديمغرافية (السكانية) التي أفرزتها الهجرة في المقام الأول، برزت تساؤلاتٌ في عديد البلدان الأوروبية الغربية، عن كيفية إدارة العلاقة بين مكوِّنات مجتمعات القارّة الذي باتت أكثر تعدّدية.

ولم تكن تلك التساؤلات بمنأى عن بعض مكامن القلق، الناشئة من مخافة تَبلوُر مجتمعات موازية أو جيوب معزولة عن الإطار العام للمجتمع، جرى أحياناً التعبير عنها مجازاً بلفظة «الغيتو»، ذات الوقع السلبي في التجربة التاريخية الأوروبية.

وإذا كانت تلك التساؤلات قد تعلّقت ابتداءً بمن يُوصَفون بأنهم «أجانب» أو «مهاجرين» بشكل عام؛ فإنّ المسلمين قد وُضعوا في أحيان كثيرة في بؤرتها، خاصة بالنظر إلى ذلك الانطباع التقليدي الواهي، التي يعتبر الشرق الإسلامي والمتحدرين منه مقابلاً للغرب الأوروبي وقاطنيه الأصليين.

ورغم أنّ تلك المقابلة، أو حتى التضاد، لا ينهضان على أرضية صلبة من الحجج، بالنظر إلى المشترك القائم في الماضي والحاضر بين «الشرق» و«الغرب»، وبعض صور التداخل، والتواصل الإيجابي في ما بينهما؛ فإنّ مسلمي أوروبا، وفي الأساس المتحدرون منهم من خلفية هجرة، باتوا، ربما أكثر من غيرهم، في مواجهة استحقاق الاندماج، أسوة بغيرهم من فئات المجتمع الأخرى التي لا يُرجَى تقوقعها على ذاتها أو تمركزها في الهامش.

ومن نافلة القول؛ أنّ فكرة الاندماج، على نحو مبسّط، تنهض على أرضية الحاجة إلى إبقاء المجتمع في حالة تواصل داخلي بين شتى قطاعاته، وبحيث ينضوي المجموع في نطاق مشترك من القيم العامة والنظم المرعية. ومن الواضح أنّ الاندماج باعتباره مفهوماً فضفاضاً وغير محدّد؛ يبقى مثيراً للتفسيرات والتأويلات، بما أنشأ حالة واضحة من التفاوت في المقصود به، من مدرسة فكرية أو فلسفية إلى أخرى، ومن خط سياسيّ أو مجتمعيّ إلى آخر. ولعلّ ذلك ما دفع المؤسسات الإسلامية التي تناولت فكرة الاندماج إلى إلحاقه بوصف «الإيجابي»، بحيث أصبح «الاندماج الإيجابي» هدفاً من الأهداف التي يسترعيها طيفٌ واسع من مؤسسات المسلمين في القارة الأوروبية، والتي تمثل بدورها التيار الرئيس في أوساطهم.

وإنّ منظور المؤسسات الإسلامية للاندماج، يلتقي في واقع الأمر، وبدرجة كبيرة، مع ما تنادي به العديد من الأطراف والأصوات في الفضاء المجتمعي، وحتى السياسي أحياناً، في المشهد الأوروبي العام. ويبقى الحوار والتواصل، وفعل الحضور والمشاركة، سبيلاً لا غنى عنه للتوافق على تصوّرات جامعة وبرامج عمل مشتركة والوصول إلى كلمة سواء، في ما يتعلق بعملية الاندماج، وبما يتفرع عنها أو يتصل بها من مسائل.

وإذ لا يخفى أنّ مسألة الاندماج هي من الشواغل المتجدِّدة للمسلمين في أوروبا. فإننا في «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا»، نُعرب عن ثقتنا بأنّ المسلمين في هذه القارة، بصفتهم مواطنين أوروبيين، يعتبرون أنَّ من واجبهم أن يعملوا من أجل الصالح العام، وأن يكون حرصُهم على أداء واجباتهم كحرصهم على المطالبة بحقوقهم. ونَحن ندركُ في هذا السياق؛ أنّ من مقتضيات الفهم الإسلاميِّ السليم؛ أن يكون المسلمُ مواطَناً فاعلاً في الحياة الاجتماعية، منتَجاً ومَبادراً وساعياً لنفع غيره.

ويودّ «اتحادُ المنظمات الإسلامية في أوروبا»، أن يؤكِّدَ موقفَه المبدئيّ الذي طالما عبّر عنه، من أنّ المسلمين مدعوّون إلى الاندماج الإيجابي في مجتمعاتهم، اندماجاً يقوم على التوازن بين الحفاظ على هويتهم الدينية ومقتضيات المواطنة.

ومن نافلة القول؛ أنّ المسلمين في أوروبا، وهم يعيشون في مجتمعات متعددة المذاهب الدينية والفلسفية؛ يؤكدون احترامَهم لهذه التعددية، وهم يعتقدون بأنّ الإسلام يُقرّ مبدأَ التنوّع والاختلاف بين الناس، ولا يضيق بواقع التعددية القائم بينهم، بل يدعو إلى التعارف والتعاون والتكامل بين أبناء المجتمع الواحد.

إنّ هذا الطرح الذي أسلفت ليس خواطر عابرة؛ بل يتعلق الأمر بمنطلقات وتوجهات، أكدناها في الاتحاد، وشدّدنا عليها مع شركائنا في ساحة المؤسسات الإسلامية على امتداد القارة، مثل ما ورد بصفة خاصة في «ميثاق المسلمين في أوروبا».

دور المؤسّسات الإسلامية في عملية الاندماج:

يمكن تحديد دور المؤسسات الإسلامية في الاندماج، ضمن ثلاثة مستويات، هي:

- المستوى المفاهيمي.
- مستوى المقاربة الواقعية.
- المستوى العملي.

وفي ما يلي تناولٌ لملامح من دور المؤسسات الإسلامية في عملية الاندماج عبر تلك المستويات، مع التمثيل لذلك ببعض النماذج الموجزة.

أولاً) على المستوى المفاهيمي:

يتمثّل دور المؤسسات الإسلامية في ما يتعلق بعملية الاندماج على الصعيد المفاهيمي؛ في الإسهام في صياغة المفهوم المتعلق بالاندماج من جوانبه المتعددة.

فالاندماج شأنه شأن عديد المفاهيم الأخرى، التي تحتاج إلى توضيح لكُنهها، وتحديد للمراد بها، وتفسير لمقاصدها. وإنّ ذلك ليستدعي إسهاماً مِن جانب المؤسسات الإسلامية في صياغة المفهوم المتعلق بالاندماج، كي لا تتحوّل هذه المُفرَدةُ إلى عنوانٍ بلا فحوى أو شعارٍ بلا مضمون.

وفي واقع الأمر؛ فإنّ المؤسسات الإسلامية في أوروبا لم تتخلّ عن دورها في هذا الاتجاه، بل تناولت الاندماج في مدارساتها وأدبياتها ومؤتمراتها وندواتها وإصداراتها، وهو ما يتضح بشكل جلي بالنسبة لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا ومؤسساته الأعضاء منذ خمسة عشر عاماً على الأقل.

وقد تطوّر التناولُ لموضوع الاندماج وتعمّق، فأصبح هناك نسقٌ من المفردات والمفاهيم ذات الصلة به، كـ«التوطين» (توطين الحضور المسلم في الواقع الأوروبي) و«المواطنة» (المواطنة الصالحة للمسلم في مجتمعه الأوروبي الذي ينتمي إليه)، و«المشاركة» (المشاركة المجتمعية وكذلك المشاركة السياسية)، و«تكافؤ الفرص». وقد انتقل الأمر من حيِّز المداولات التي تجري في فضاءات مسلمة أوروبية متفرِّقة؛ إلى المدارسات والمشاورات في الفضاء المسلم الأوروبي العريض، حيث صدرت إعلاناتٌ عدّة، وانتهى الأمرُ إلى مواثيق، نستحضر منها «ميثاق المسلمين في أوروبا» لعام ١٤٢٧ هـ / موافق ٢٠٠٦ م.

ولعلّ من بين ما يلفت الانتباه؛ أنّ المؤسسات الإسلامية لم تتكفئ على الذات خلال إسهامها في صياغة المفهوم، بل هي في الوقت الذي أخذت تقدِّم فيه تصوّرات ومقترحات كأرضية للنقاش؛ فإنها سعت قدر الوسع إلى توفير بعض الأطر والمنابرٍ لأهل العلم والنظر، وأصحاب الفكر والرأي، من المسلمين وغير المسلمين، لإنضاج التداول بشأن مسألة الاندماج وما يتفرّع عنها أو يتّصل بها من مسائل. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في الدور الذي اضطلعت به المؤتمراتُ والندواتُ، وكذلك حلقات النقاش والأيام الدراسية وحتى ورش العمل، التي التأمت طوال عقد ونصف العقد من الزمن، فضلاً عن عديد الإصدارات المطبوعة التي كانت أشبه بمنابر لتناولِ هذه المسائل من زوايا عدّة.

وأحسب أنّ واحداً من أنصع النماذج على ذلك الإسهام المتعلق بصياغة المفهوم؛ هو قيام «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث»، الذي يفتتح اليوم عشريته الثانية المباركة بعونه تعالى، خاصة وأنّ مجالات اهتمام المجلس تتّصل بمطلب «التأصيل»، الذي لا يمكن المضيُّ في نهج اندماجِ المسلمين ومواطنتهم بمعزل عنه.

ثانياً) على مستوى المقاربة الواقعيّة:

على صعيد المقاربة بين المفهوم والواقع؛ فإنّ ما ينبغي استحضارُه ابتداءً؛ أنّ المفاهيم المجرّدة عن الواقع، أو المعزولة عنه، لا تتأهّل لملامسته أو التأثير فيه. ولذا فإنّ مفهوم الاندماج، وما يتفرّع عنه أو يتّصل به؛ لا ينبغي أن يكون حبيس الأروقة أو أسيرَ النُّخَب (الصفوة)، بل ينبغي أن ينطلق أيضاً من الواقع ويتنزّل عليه كذلك بحكمة.

وأحسب أنّ فكرة الاندماج، كما حضرت على الأقلّ في تناول المؤسسات الإسلامية الوسطية في هذه القارة؛ لم تحتجب عن واقعها أو تنقطع عنه، خاصة وأنها في الأصل شاغلٌ من الشواغل العامة التي تعيشها الأسرة المسلمة في أوروبا مثلاً، ويواجهها الشاب والفتاة الناشئان في مجتمع لا تتطابق ملامحه مع مجتمع النشأة الذي عرفه الآباء والأجداد. أي أنّ ما يمكن وصفه مجازاً بـ«الموقف من المجتمع» أو «مسألة الانتماء»، هو سؤال قد يُطرَح في الفضاء المجتمعي لمسلمي أوروبا بشكل اعتيادي وتلقائي، تبعاً لمسألة الهوية، أو حتى لمجرد كون الاندماج مادةً للجدل العام في الساحتين السياسية والمجتمعية في عديد البلدان الأوروبية الغربية والوسطى، منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين وحتى اليوم.

ولكنّ ذلك لا ينهض وحدُه بمطلب المقاربة الواقعية؛ إذ:

- لا بدّ من أن يراعي مفهومُ الاندماج؛ الواقعَ موضع الاهتمام، بأبعاده المتشعِّبة وتفاصيله.
- ولا بدّ من تكييف المقاربة النظرية مع الواقع العملي، وتهيئتها لأن تتنزل على أرض الواقع بطريقة سليمة وبما ينسجم مع المقصد.
- ولا بدّ أيضاً من استمرار النظر والمعالجة للمفهوم، أخذاً بعين الاعتبار ما يستجدّ أو يطرأ، وهو ما يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى بعض التطوّرات والمنعطفات التي عرفها الوجودُ المسلم في أوروبا منذ سنة ٢٠٠١.
- كما يتوجب، زيادة على ما سبق، إدراكُ أنّ الاندماج له متطلباته واستحقاقاته، وطريقه مفروشة بالتحديات وربما بالعوائق والمشاقّ أحياناً، لكن هناك محفزّات تحفزه وعوامل تنشطه بالمقابل. وإنّ من مقتضيات تنزيل الفكرة على الواقع وتكييفها معه؛ أن يجري التعرّف على تلك العوامل والمؤثّرات وأخذها بعناية على محمل

الجدّ، والسعي للتعامل معها حسب ما يتطلّب الأمر. ولا بدّ من طرح التساؤلات الجادة والناقدة، الرامية لتوصيف المشكلات والعوائق والصعوبات، بما يتيح المجال لمعالجتها بكيفية أنجع.

وكمثال على المقاربة الواقعية؛ فإنه لا مناص من ربط مطلب الاندماج بأبعاد، أو أدوار، ينبغي النظرُ إليها باعتبارها وثيقة الصلة بتحقّق الاندماج الإيجابي المنشود والتمكين له، وقطع الطريق على نذر العزلة والتقوقع، أو الذوبان وتلاشي الحضور الإيجابي. ومن هذه الأبعاد، على سبيل المثال لا الحصر، صلة الاندماج بالحوار، وصلته بالمشاركة، وكذلك بتكافؤ الفرص:

أ) صلة الاندماج بالحوار:

إنّ الحوار لازمة لا غنى عنها لعملية الاندماج، في شتى مراحلها ومستوياتها. فالاندماج بدءاً من كونه فكرة، إنما ينبغي إنضاجها على المستوى المفهومي على أرضية الحوار الذي يتيح اتساعاً في الرؤية وانفتاحاً للمعالجة على واقع حافل بالتشابك وربما بالتعقيد. وسواء تعلّق الأمر بالمؤسسات الإسلامية، أم بصانعي القرار على المستوى السياسي مثلاً؛ فإنّ استبعاد الحوار من مسعى الاندماج لا يُقرِّب من المقصد الإيجابي بل يُباعِد المسافات عنه، ويؤدي إلى حالات مؤسفة من الانسداد في قنوات التواصل والتفاهم ضمن المجتمع الكبير.

ومن الاستحقاقات التي يرتبها الحوار أيضاً؛ أن يتم التواصل المنفتح مع قطاعات الجمهور المعني كافة خلال أطوار عملية الاندماج. ولا ريب أنّ ذلك يُفيد، أيّما إفادة بإذن الله، في جعل توجّهات الاندماج منسجمةً مع الواقع، علاوة على أنّ الحوار يعين على تقبّل الجمهور للفكرة وإقباله عليها والمضيّ في ما يستتبعها من استحقاقات والتزامات وأدوار.

ب) صلة الاندماج بالمشاركة:

إنّ التوجّه إلى الاندماج الإيجابي، يقتضي تفاعلاً إيجابياً من قبيل «المشاركة». ويشمل مطلبُ المشاركة؛ الانتشارَ الحميدَ في شتى مجالات الفعل المجتمعي البنّاء، بما في ذلك المشاركة السياسية. ولا ريب أنّ المشاركة تقتضي، من جانب، إقبالاً عليها، ومن جانب آخر، تذليل أية صعاب يمكن أن تكمن في طريقها، بحيث يجري إفساحُ المجال أمام حالةٍ إيجابية ومُثمرة من المشاركة الفاعلة في شتى المجالات.

وليس من المبالغة الإقرارُ بأنّ المشاركةَ فضلاً عن كونها سبيلاً لا غنى عنه من

سبل الاندماج الإيجابي؛ فإنها كذلك تمثل مؤشراً أساسياً على نجاحه. ولعلّ ذلك تحديداً ما يشير إلى معيار هام من معايير التفريق بين الاندماج الحميد والذوبان الذميم، فالأخير يَطمس الأَثَرَ ويُلغي الخصوصيات ويمحو التنوّع ويُقطع الطريقَ على الإثراء المتبادل ضمن النطاق المجتمعيّ العريض.

ج) صلة الاندماج بتكافؤ الفرص:

إذا تبيّن ما تُمثّله المشاركةُ من أهمية للنهوض بالاندماج الإيجابي والتمكين له؛ فإنّ ذلك لا بدّ وأن يلفتَ الانتباهَ إلى أهمّيةِ العناية بمطلب تكافؤ الفرص في المجتمع الواحد. إذ لا يخفى أنّ الاندماج على نحو عام والمشاركة على نحو خاص؛ يقتضيان ضمانَ الفرص المتكافئة للجميع، للتمكّن من الإسهام المستمر في شتى المجالات وعلى نحوٍ لائق.

ومن الواضح أنّ تكافؤَ الفرص ليس بالمطلب المتيسِّر في غالب الأحوال، وهو ما يقتضي انصرافَ الاهتمام إلى العناية بهذا المطلب الهام وتضافر الجهود لتعزيزه. فالفرصُ المتاحة لأعضاء أي مجتمع، ترتبطُ بعوامل عدة، من بينها الخصوصيات التعليمية والثقافية، والمقدرات الاقتصادية والتمويلية، ومواصفات التموضع المجتمعي (حسب الشرائح والفئات داخل المجتمع الواحد)، فضلاً عن مواصفات البيئة السياسية والمجتمعية العامة.

ومن نافلة القول؛ أنّ المؤسسات الإسلامية في أوروبا، معنيةٌ بأن تشجِّع كافةَ الجهود الرامية للتحقّق من تكافؤ الفرص وتعزيزها في شتى المجالات، بما في ذلك إعلان الاتحاد الأوروبي عن العام (٢٠٠٧) باعتباره «السنة الأوروبية لتكافؤ الفرص للجميع»، وهو ما يقابله اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا بالترحيب، وينظر إليه باهتمام خاص.

ثالثاً) على المستوى العملي:

لعلّ أولى الخطوات العملية في أداء المؤسسات الإسلامية في ما يتعلق بالاندماج؛ هو التعريف بالفكرة وما هو مقصود منها، بناءً على الصياغة المفاهيمية المتحققة والمقاربة الواقعية التي ترتّبت على ذلك.

أي أنّ المؤسسات الإسلامية مُطالَبةٌ في هذا الصدد بإشاعة الفكرة الإيجابية والتعبير عن الموَقف بصورة مؤثرة وحكيمة، ثم أن تبدأ بتنزيل مقتضياتها في واقعها هي ابتداءً، بالتعبير عن هذا المنظور وذلك الموقف في توجّهاتها وأدبيّاتها، وترجمةِ القولِ إلى فعل والشعار إلى مُمارَسة.

أما في خضَمّ الأداء؛ فإنّ مطلب الاندماج، بشكل عام وعلى نحو تفصيليّ أيضاً، يُرتِّب جمَلةً من الأدوار والمسؤوليات على عاتق المؤسسات الإسلامية في أوروبا، يمكن إيجاز بعضها في ما يلي:

١) الاندماج في بيئة مؤسسية معقّدة:

إذا كان الطابعُ المؤسسيّ من الخصائص الملموسة للبيئة الأوروبية، فإنّ ذلك مما لا يجدر تجاهلُه في سياق عملية الاندماج. فاندماج مجموعة بشرية، أو «طائفة» ما، في بلد أوروبي؛ لا يتحقّق بترك «الأفراد» وحيدين لينخرط كل منهم فرادى في النسق المجتمعي الزاخر بشكل يورث الفرد التيه وفقدان الرؤية أحياناً. بل إنّ الأمر يتطلّب قدراً من التواصل والتعاون بين الأفراد، و«انخراطاً مؤسسياً» أيضاً. ويعني ذلك في حالة مسلمي أوروبا، قدرتَهم على التفاعل مع بيئةٍ تحفل بالمؤسسات وتقوم في عديد مساراتها على العمل المؤسسيّ.

ويقضي ذلك الانخراطُ المقصود، بالعناية ببعض المتطلبات التي تشجِّع عملية الاندماج من هذا الوجه، من قبيل:

أ) تهيئة الفرد المسلم على التعامل مع المؤسسات من حوله، والتفاعل معها، بصورة فاعلة وواعية:

فالبيئة المؤسسية الفاعلة؛ يُفترض فيها أنها تتيح المجال أمام استيعاب اهتمامات الجمهور وملاحظاتهم وانطباعاتهم، وكذلك مقترحاتهم وشكاواهم، أو حتى اعتراضاتهم بالطريقة الحسنة على ما لا يروق لهم. ولا ريب أنّ قدرةَ الأفراد على التعبير عن مكنوناتهم بطريقة سليمةٍ وبنّاءة، عبر المسالك المنظورة لذلك؛

لهو مؤشِّرٌ من مؤشِّرات اندماجهم الإيجابي في مجتمعهم واكتراثهم بالتفاعل مع المحيط الذي يعيشون فيه.

ب. انتشار المسلمين في بيئة العمل المؤسسي القائمة وحضورهم فيها، وسعيهم لأداء أدوار إيجابية وخدمة الصالح العام من خلالها أيضاً:

ومن الشواهد على ذلك، على سبيل المثال؛ تقلّد مواقع خدمية أو مسؤولية في مؤسسات عامة، والحضور في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم الانعزال عن الأوساط المؤسسية العامة والخاصة ومن قطاعات عدة، وغير ذلك. وإنّ هذا الانتشار يرجى منه أن يعبِّر أيضاً عن شخصية تفاعلية مسؤولة، تبني وتنهض بالمجتمع، وترشِّد وتصوِّب وتساهم في الإصلاح والتطوير والنصح كلما لزم.

ج. نهوض بيئة مؤسسية معبِّرة عن المسلمين، في الفضاء المجتمعي العام:

فـ «الانخراط المؤسسي» يقتضي أن يكون للمسلمين حضورهم في المجتمع المدني (المجتمع الأهلي). ولا يتوقف الأمر على وجود مؤسسات إسلامية فاعلة وحسب؛ بل وأن تتوفر المؤسسات ذات الاهتمامات الجامعة، وتلك ذات الاهتمامات التخصصية أيضاً، بما يغطي مجالات الحاجة كافة، وينهض بالمتطلبات المتراكمة على شتى المسارات. كما أنّ نهوض أطر تمثيلية فاعلة للمسلمين، أو هيئات تعبِّر عن «الشخصية القانونية أو الاعتبارية للطائفة المسلمة» في التعامل مع الدولة والمجتمع؛ هو مطلب أساسيّ في هذا السياق.

د. تشكيل أطر معنية بالتواصل والتعاون، وكذلك التنسيق والشراكة:

والمُنتظر من تلك الأطر، أساساً، أن تجمعَ المؤسساتِ الإسلامية على مستوى الدول والأقاليم والمستوى الأوروبيّ القاريّ ككل، وكذلك وجود أطر أخرى تجمع المؤسسات الإسلامية بشركائها في المجتمع العريض على شتى المستويات، محلياً وقطرياً وقارياً، وهو ما يعزِّز من اندماج المؤسسات الإسلامية في النسيج المؤسسي المدني في البيئة الأوروبية.

٢) «الاندماج الداخلي» حلقة من حلقات الاندماج:

ويُعنى بذلك أنّ المؤسسات الإسلامية ينبغي وهي تمضي إلى تحفيز الاندماج الإيجابي للمسلمين في مجتمعاتهم الأوروبية؛ أن لا تتجاهل مطلب انفتاحها هي (المؤسسات) على شرائح الوجود المسلم، وقدرتها على التعبير عن تلك الشرائح

في أطرها وهياكلها المؤسسية. ويقتضي ذلك، على سبيل المثال، ضمان التواصل الإيجابي بين الأجيال، في واقع المؤسسات الإسلامية، وكذلك حضور المرأة المسلمة في هذه المؤسسات، فضلاً عن تحاشي ما يمكن أن نصفه بـ «التموضع الطبقي» للمؤسسات الإسلامية، بل أن تكون أبوابها ومساراتها ومسالكها مفتوحة لجمهرة المسلمين في البيئات الأوروبية التي تعمل فيها، بحيث لا تتحوّل إلى أطر صفوية (نخبوية) منغلقة على من فيها، أو ربما مفتقرة إلى الشفافية والتجدّد.

وليس من فراغ يمكن للشكوك أن تثور بشأن قابلية المساهمة في تحقيق الاندماج إن لم تكن الأطر المؤسسية قادرة على التعبير عن جمهور متنوِّع. ومن هنا؛ فإنّ «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا»، يولي عناية خاصة لمطلب التواصل بين الأجيال، أو ما يُسمّى أحياناً بـ «التوريث»، وتعزيز مساهمة المرأة المسلمة، وكذلك الانفتاح على الجمهور وتلمّس اهتماماته واحتياجاته والتعبير عنها، وهو ما يفرض مزيداً من التطوير والجهود. ونرى أنّ ذلك، بالإجمال، يفرض تحدياً جادّاً على عاتق المؤسسات الإسلامية في أوروبا، إذا ما نشدت الدفع بعملية الاندماج قدماً.

٣) الاندماج مسؤولية مشتركة:

لا ريب أنّ النهوض بعملية الاندماج، يقتضي إدراك طبيعتها التي تُرتِّب مسؤوليات عدّة على عديد الأطراف، داخل ساحة المسلمين، وخارجها. ومن هنا؛ فإنّ تضافرَ هذه الأطراف وتعاونها، وقيامها بمسؤولياتها بشكل رشيد؛ يبقى مطلباً لا غنى عنه للمضي في هذه العملية، بما يستتبعها من متطلبات وما ينبني عليها من استحقاقات.

وفي كلّ الأحوال؛ فإنّ التزامات جادّة تقع على عاتق المؤسسات الإسلامية لجهة مسؤوليتها في النهوض بالاندماج الإيجابي للمسلمين في مجتمعاتهم الأوروبية، إلى جانب المسؤوليات المترتبة على شركاء الفضاء المجتمعي الكبير رسمياً وشعبياً، سياسياً ومدنياً، وفي شتى المجالات.

والله الموفق لما يحبّ ويرضى، وهو الهادي إلى سواء السبيل.،

مع نشوء الواقع الجديد لمسلمي أوروبا، برزت "مسألة الاندماج"، والتي تتعلق بوُجْهَة هذه الأجيال الجديدة، وطبيعة علاقتها مع المجتمع والثقافة المحلية.

أي أنّ قضية "الاندماج" بالنسبة لمسلمي أوروبا لم تنشأ من فراغ. فعلى إثر التحولات السكانية التي أفرزتها الهجرة في المقام الأول، برزت تساؤلاتٌ في عديد البلدان الأوروبية الغربية، عن كيفية إدارة العلاقة بين مكوِّنات مجتمعات القارّة الذي باتت أكثر تعدّدية.

ولّما كانت كلمة "الاندماج" لا تشير إلى مفهوم مُتّفق بالكامل على دلالته، بل يحتملُ تفسيرات عدّة لا تفتقر إلى التناقض في ما بينها أحياناً؛ فقد كان ذلكً باعثاً لمسلمي أوروبا، عبر مؤسّساتهم ومفكريهم وقياداتهم؛ لأن يتقدّموا بتصوّر محدّد قدر الممكن لما هو مقصود بالاندماج.

يتناول هذا الإصدار مسألة الاندماج، عبر مساهمتين لاثنين من الأساتذة الروّاد، تعاقبا على رئاسة "اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا"، هما فضيلة الأستاذ أحمد الراوي، وفضيلة الأستاذ شكيب بن مخلوف. والله تعالى نسأل أن يجعل هذا الإصدار إضافة مميّزة في موضوعه، وأن يحصل به النفع.

اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا
Federation of Islamic Organisations in Europe

السعر
6 يورو